: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3i36.380

TJFPS

36

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

"إعادة العلاقة التفاعلية بين المؤسسة العسكرية والمجتمع العراقي"

" Restoring the interactive relationship between the military institution and Iraqi society "

Dr.Imad Rzayig Omer [a]
Dr.Abdul Jabbar Ahmed Abdullah [b]
Faculty of Law and Political Science, The University of Anbar [a]
Faculty of Law and Political Science, AlShaab University [b]

ا.م.د عماد رزيك عمر*
ا.د عبدالجبار احمد عبدالله [b]
كلية القانون والعلوم السياسية– جامعة الانبار [a]
عميد كلية القانون العلوم السياسية – جامعة الشعب [b]

Article info.

Article history:
- Received 07 Jul.2024
-Received in revised form 25 Jul .2024
- Final Proofreading 12 Aug. 2024
- Accepted 29 Aug. 2024
- Available online:30. .Sept. 2024

Keywords:
- Iraq
- military institution
- society
-development.

©2024. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The research discusses ways to restore interaction between the military institution and the Iraqi society, by re-reading the form of the relationship between them during the different stages that the Iraqi political system went through by analyzing three determinants: the form of the civil-military relationship, the nature of the role of the military institution, and the extent of military legitimacy, which showed the dominance of the traditional role of the military institution. Therefore, the study proposes that adopting the democratic option for the political system after 2003 provided the opportunity to make the relationship more interactive by making the army play new roles, including activating the developmental role of the institution and its participation in various economic and social activities

* **Corresponding Author:** Imad Rzayig Omer, **Email:** emad.omar@uoanbar.edu.iq **,Tel:xxx, Affiliation**: Faculty of Law and Political Science, The University of Anbar

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام: 07 تموز 2024
-الاستلام بعد التنقيح 25 تموز 2024
- التدقيق اللغوي 12 اب 2024
- القبول: 29 اب 2024
- النشر المباشر: 30 أيلول 2024

الكلمات المفتاحية :
-**العراق**
-**المؤسسة العسكرية**
-**المجتمع**
-**التنمية**

الخلاصة: يناقش البحث سبل إعادة التفاعل ما بين المؤسسة العسكرية و المجتمع العراقي ، من خلال إعادة قراءة شكل العلاقة فيما بينهما خلال المراحل المختلفة الذي مر بها النظام السياسي العراقي بتحليل ثلاث محددات هي شكل العلاقة المدنية العسكرية وطبيعة دور المؤسسة العسكرية ومدى الشرعية العسكرية ، والتي بينت سيادة الدور التقليدي للمؤسسة العسكرية ، لذا تطرح الدراسة ان الاخذ بالخيار الديمقراطي للنظام السياسي بعد عام 2003 أتاح المجال لجعل العلاقة اكثر تفاعلية من خلال جعل الجيش يقوم بأدوار جديدة منها تفعيل الدور التنموي للمؤسسة ومشاركتها في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

المقدمة:

تشكل العلاقة بين الجيش والدولة، والهياكل المجتمعية، والمؤسسات جوهر المجموعة المعقدة من العلاقات المدنية العسكرية. وعلى الرغم من الأهمية البالغة لهذه النقطة، علينا أن نؤكد أن مجموعة القضايا المتعلقة بهذه العلاقة لا يمكن اختزالها فقط من خلال السيطرة السياسية على الجيش والذي في الأساس تتميز هذه المؤسسة، بعدها نظامًا فرعيًا للمجتمع، ببعدها عن الناس وثقافة فرعية وبنية أساسية غير مدنية. هذا النظام الذي يتميز بالانغلاق التام باعتبارها مؤسسة مخصصة للقيام بمهمة معينة وهي القتال ويقتصر عليها استخدام السلاح جعل دورها ينحصر فقط في استخدام القوة، وهذا التصور هو الذي حكم العلاقة بين الجيش والمجتمع العراقي باعتبار هذه المؤسسة اما أداة بيد السلطة او هي بذاتها تمسك السلطة وتمارس ارادتها، وتنقسم أدوار هذه المؤسسة بين الداخل والخارج بحسب طبيعة المعطيات السياسية والتهديدات الأمنية، هذه المعطيات والتهديدات تأثرت بشكل كبير في طبيعة النظام السياسي وشكل العلاقات المدنية العسكرية

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في إعادة النظر لطبيعة أدوار المؤسسة العسكرية في العراق من اجل الارتقاء بعملها مما يسهم في فاعليتها

إشكالية البحث: ان طبيعة دور المؤسسة العسكرية ومفهومها للأمن التقليدي خلال النظم السياسية الحاكمة السابقة عملت على عزلتها عن المجتمع العراقي

فرضـــية البحث: تقوم على ان إعادة تحديد طبيعة التهديدات الأمنية لتشـــمل الاجتماعية والصـــحية والبيئية وتفعيل الدور التنموي للمؤسسة العسكرية كفيل في زيادة التفاعل بينها والمجتمع.

مناهج البحث: تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي الذي ينطلق من ثلاث محددات هي شكل العلاقة المدنية العسكرية وطبيعة دور المؤسسة العسكرية ومدى الشرعية العسكرية التي اكتسبتها من اجل معرفة مدى تأثيرها في التفاعل مع المجتمع

هيكلية البحث: لغرض اثبات فرضـية البحث تم تقسـيم هيكلية البحث الى ثلاث مطالب ، في المطلب الأول سـنتطرق فيه الى ابعاد العلاقة التفاعلية بين المؤسـسـة العسـكرية والمجتمع في ثلاث طبيعة المؤسـسـة العسكرية، والعلاقات المدنية العسكرية و الشرعية العسكرية ، اما في المطلب الثاني سنتناول تحولات العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع العراقي قبل عام 2003 من خلال استعراض مراحل العهد الملكي والعهد الجمهوري وفي نظام الحزب الواحد ، اما في المطلب الثالث سـيتمحور حول المؤسـسـة العسـكرية وأليات التفاعل مع المجتمع العراقي من خلال ترسـيخ علاقة مدنية عسـكرية فاعلة وتفعيل الدور التنموي العسـكري، وفي نهاية البحث تتضمن الاستنتاجات التي تم التوصل اليها .

المطلب الأول : ابعاد العلاقة التفاعلية بين المؤسسة العسكرية والمجتمع

ان العلاقة بين المؤسـسـة العسـكرية والمجتمع قد اختلفت الآراء في طبيعة ومدى التفاعل فيما بينهما حيث في اتجاهين ، الأول منهما يرى ان المؤسـسـة العسـكرية هي منظمة متباينة عن المجتمع، في حين الاتجاه الثاني يفترض بأن المؤسسة ترتبط بالمجتمع بشبكة معقدة من العلاقات ، وتأثر هذين الموقفين في طبيعة تناول علماء الاجتماع والسـياسـة للمؤسـسـة العسـكرية فكلٌ انطلق بحسـب منظوره وزاويته ، فعلم الاجتماع العسـكري يعد الميدان الرئيـــس للبحث والدراســة حول هذه المنظمة وطبيعتها الاجتماعية على المسـتوى الداخلي من حيث العلاقات الاجتماعية داخل حدود المؤسـسـة وعلى المسـتوى الخارجي من حيث علاقات المؤســـسـة بالهياكل والتنظيمات الاجتماعية الأخرى على اختلاف أنواعها [1] ، و ينطلق هذا التخصـص من ان القوات المسـلحة كنظير اجتماعي ويحلل العلاقات الاجتماعية داخلها وعلاقاتها بالمجتمع والحرب كإحدى وســائل حل الصـــراعات بين الجماعات والطبقات والأهم داخل الدولة ذاتها. أما في اطار

1 احمد إبراهيم خضر، **علم الاجتماع العسكري – التحليل السوسيولوجي لنسق السلطة العسكرية** ، (القاهرة :دار المعارف – 1980)، ص 40 .

العلوم السياسية فان موضع الاهتمام بالمؤسسة العسكرية ينبع من الرغبة في متابعة ظاهرة تَدّخل هذه المؤسسة في الشأن السياسي و كذلك حول اختلاف و تنوع مظاهر هذا التدخل من الانقلابات العسكرية وغيرها ، بالطبع ان المؤسسة العسكرية ليست منفصلة او متداخلة تماما مع المجتمع ولكن هناك ابعاد تعمل على تحديد نطاق هذه العلاقة المتغيرة، فضلا عن الاتجاهات الناشئة التي تتعلق بالتنظيم العسكري ينطوي على عواقب تنظيمية في هيكل و وظيفة القوات المسلحة في المجتمع [1] لذا يمكن تحديد الابعاد المتحكمة في مدى التفاعل في ثلاثة عوامل وهي: طبيعة دور المؤسسة العسكرية والعلاقة المدنية العسكرية ، والشرعية العسكرية

أولا : طبيعة دور المؤسسة العسكرية

تختلف أدوار المؤسسة العسكرية تجاه المجتمع بحسب المرحلة التاريخية التي يمر فيها النظام السياسي والاهداف التي يتوخى تحقيقها ، كما تلعب طبيعة الأدوار المستحدثة للمؤسسة دورا أيضا نتيجة التحولات التي طرأت على البيئة الداخلية والخارجية ، وبهذا يكون للمؤسسة العسكرية أدواراً تقليدية وغير تقليدية تتحكم بها الظروف المحيطة والإرادة السياسية ، وفي هذا الاتجاه وضع كل من فورستر وكوتي وادموندز هيكلا ذهنياً لفهم طبيعة أدوار القوات المسلحة تجاه المجتمع ، وتتكون هذه الأدوار من خمس وظائف رئيسية مميزة وهي بناء الامة ، وحماية الأمن القومي، والدفاع عن النظام، والمساعدة العسكرية المحلية، والدبلوماسية العسكرية [2] ، من خلال مدى تحقيق هذه الأدوار من الممكن بناء تصور لمدى فاعلية المؤسسة العسكرية في المجتمع ، ففي بناء الامة يمكن للجيش أن يكون قوة كبيرة في تحقيق التنمية وذلك لامتلاكه ثلاث أدوات أساسية يتفوق فيها على المؤسسات المدنية وهي : الهيمنة التنظيمية، والوضع الرمزي في ذهن السكان، واحتكار القوة الشرعية ، وهذه السمات تلعب دوراً تحديثياً وتكون له القدرة على تعزيز الوحدة الوطنية في مجتمع يتسم بالتنوع[3] هذا الدور يزداد فيها مستوى التفاعل بين المجتمع والجيش لان الأخير يقوم بوظيفة مجتمعية رئيسية اذ يكون نقطة التقاء بين افراد المجتمع والدولة، كما يقوم بدور حامل وناقل للقيم الوطنية المشتركة للسكان وذلك بطريقتين الأولى عندما يقوم بعملية التنشئة للأفراد كمجندين وثانيا عندما يبني تصورا عاما بانه وسيلة لتعزيز الوحدة الوطنية[4] ،اما الدور الاخر الذي يتعلق

1 Charles C . Moskos, " Institutional occupational Trends in Armed Forces: An Update" , *Armed Forces & Society*, vol. 12 no. 3,(spring 1986), p377.

2 Timothy Edmunds, Anthony Forster and Andrew Cottey," Armed Forces and Society: a Framework for Analysis" ,in Anthony Forster, Timothy Edmunds ,Andrew Cottey (ed.), *Soldiers and Societies in Postcommunist Europe Legitimacy and Change*, (PALGRAVE MACMILLAN,2003),p9- 20

3 Waheed Ur Rehman,"The Role of Military Modernization in Nation Building", *Journal of Global Peace and Security Studies*, vol. 3 no. 1 (2022),p21.

4 Timothy Edmunds: Op. cit. ,p11

بحماية الأمن القومي فلا يمكن فصـــله عن المعادلة الثنائية للأمن والدفاع لأي دولة مع إدراكنا للفارق ما بين الوظيفتين بين المجتمعات الديمقراطية الراســـخة وتلك المجتمعات التي لازالت في مرحلة بناء الدولة ، ونلاحظ أن هذه المعادلة هي مفروضــة على كل الدول حتى على مسـتوى النص الدسـتوري إذ ما هو سـائد دستوريا هو حصيد مهمات المؤسسة العسكرية بالدفاع عن كيان الدولة وسيادتها ، باستثناء بعض الدساتير التي تنص على أدوار أمنية داخلية الى جانب الدور الدفاع الخارجي وثنائيه الامن والدفاع وطبيعة العلاقة بينهما ، الا ان هناك تطورات طرأت على مفهوم الامن من الممكن تلمســـها في ثلاث مقاربات للأمن وهي كالاتي [1] :

• المقاربة الاولى : وهي المقاربة التقليدية للأمن والتي تهتم بالمفهوم التقليدي للأمن وانحصـــرت أفكارها في المدرسة الواقعية من العلاقات الدولية وقد حصرت تفسير مفهوم الأمن في الأمن والقوه العسكرية وإن الأمن يخص الدولة وأمنها.

• المقاربة الثانية : تتعلق بالمدرســـة الواقعية الجديدة والتي اعادت النظر بالأمن في كونه محدد بالاطار العسكري والحث على توسيعه وتعميقه كما وسعت من قائمه التهديدات فشملت فيها المجالات غير العسكرية للدولة من وحدات غير الدولة مع بقاء تفسيرها للأمن في اطار الدولة وامنها القومي الموسع

• المقاربة الثالثة : تتصــل بجهود المدرســة النقدية والتي طورت من مفهوم الامن وافترضــت ان يكون الامن وموضـوعه في الفرد والجماعة وليس الدولة وليصـبح الامن ويفسـر بانه ليس ذلك الخطر المباشـر للدولة بل ما يشكله من اعاقه لتحرير الفرد والجماعة والدولة

• والتفسير النقدي الحديث للأمن انما يرتبط بوجود وظهور مصادر جديده غير تقليديه للتهديدات وهي مختلفة ومتنوعه ومتجدده وهو ما دفع العديد من الباحثين الى تعريف الامن القومي بانه قدره الدولة على حمايه قيمها الداخلية من ايه تهديدات بصرف النظر عن شكل هذا التهديد ومصدره

من خلال هذه المقاربات هنا نجد ان المفهوم التقليدي للأمن والدفاع يختلف كلياً عنه في المفهوم غير التقليدي للأمن، فالأول ينحصـر بمجال ضـيق يقتصـر على حمايه الوطن وكيان الدولة ومواردها من الاخطار الخارجية والثاني أوســـع تمتد من الجبهة الداخلية وحمايه هويه المجتمع وقيمه ويؤمن المواطن ويضـمن له حداً ادنى من الرفاهية والمشـاركة السـياسـية ، هذا الاختلاف يسـتدعي اعاده صـياغه العديد من المفاهيم الأمنية الدفاعية وما يتبع ذلك من إعادة صـــياغه الاســـتراتيجيات الأمنية الدفاعية على وفق منهج

1 محمد جمال مظلوم : **الامن غير التقليدي** ،(الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2012) ص 75-78.

جديد ورؤيه جديده [1] مع وجود أنواع جديده ومصـــادر متنوعه للتهديد اتجهت الدول لاعتماد اســـتراتيجيات الامن والدفاع واعتمادها كمفاهيم بدلاً من الحرب لأسباب عديده منها ان الدفاع اصبح من اهتمامات القانون الدولي واذا كان الدفاع ينحصر بالجوانب العسكرية والامن الى بناء المجتمع المنسجم الآمن، فأن التهديدات الجديدة اوجدت الحاجه لعدم الفصـل ما بين الدفاع والامن ولذلك أصـبحت المعادلة السـائدة هي : الدفاع والأمن عنصـران يشـكلان المهام الرئيسـية للدولة فهي المسـؤولة عن أمن مواطنيها داخليا وخارجيا عن طريق بناء العلاقات الاجتماعية وضـــبطها داخليا عن طريق الدفاع الدبلوماســـية خارجياً وهذه المعادلة الجديدة تفرض وجود علاقة تفاعلية التكاملية ما بين الأمن والدفاع من جهة وعلاقه تفاعلية ما بين الأمن ووســـائله ومقوماته المجتمعية وما بين الدفاع ووســـائله ومقوماته البيئة ومنها المجتمعية وبشـــكل يظهر لنا أن الطريق الموازي ما بين الدفاع والأمن مهما كان مفيدا امن اطار التخصص و أداء الادوار والمهام المقبولة لكل منهما إلا أن الطريق الأفضـل هو طريق التفاعل وليس الرسـمي فحسـب بل بالتفاعل الواقعي الموضـوعي الحقيقي، هذا التوسع في مفهوم الامن سيكون مصدرا لتغلغل الجيش في المجتمع مع قبول واسع من السكان لهذا الدور من اجل مواجهة التحديات الأمنية الكبيرة والمنتشرة.

اما بقية أدوار الجيش بحسـب فورسـتر واخرون فهي المسـاعدات المحلية والدبلوماسـية العسـكرية وتأتي هذه الادوار لتوسـع دور المؤسـسـة العسـكرية في المجال الأمني على عكس الأدوار السـابقة التي تعمل على زيادة التفاعل بين المؤسسـة العسـكرية والمجتمع هذه الأدوار ليسـت متسـاوية فهي تختلف من دولة الى أخرى وقد يسود دور او دورين في مجتمع معين وربما هناك أدوار اكثر تعقيدا لدولة ما [2].

ثانيا : العلاقات المدنية العسكرية

ان دراسة العلاقات المدنية العسكرية تنطلق اولاً من المساحة المؤسساتية التي تتكون من علاقة ثلاثية ما بين المؤســـســـــة العســـكرية والدولة والمجتمع ، وهذه العلاقة التفاعلية تتأثر بمقدار التداخل والتمايز في الأدوار والوظائف لكل نظام سـياسـي ، لذلك ينطلق الذين يتناولون بالدراسـة هذه العلاقة من اعتبارات مختلفة تبينها النظريات الرئيسية في هذا الحقل وهي :

1 محمد جمال مظلوم : مصدر سبق ذكره، ص 24.

2 Timothy Edmunds : Op. cit. ,p13

أ . نظرية الانفصـال : وهي النظرية التي ترى ان المؤسـسـة العسـكرية تختلف عن الكيانات المدنية وان لها وظيفة محددة ومخصـصـة وهي الدفاع الخارجي عن الدولة ويجب ان تبقى منفصـلة ماديا و ايدولوجياً عن المؤسسات السياسية للدولة ، فالتأكيد على الاحترافية والفصل المؤسسي لن يترك لها أي سبب للتدخل في السياسات والمؤسسات المدنية والسيطرة تكون بيد المدنيين [1] ، وفي هذه الحالة سيكون الجيش اقل استجابة للتفاعل مع المجتمع فهو تحت السيطرة المدنية والانفصـال المؤسـسـي لا يترك لها مجال لهذا التفاعل ، مع ذلك ارتبطت هذه النظرية بالولايات المتحدة الامريكية كنموذج للعلاقات المدنية العســـكرية الا انها ركزت على الجانب المؤسسي في هذه العلاقة ورغم اهميته الا انه اهمل الامتداد الاجتماعي والثقافي [2] , كما ان هذا الفصل الوظيفي يبقى بشكل نظري ففي الواقع لا يمكن الغاء الخصـائص الثقافية السائدة وانعكاساتها على الروابط الرئيسية بين الجيش والمجتمع [3] .

ب نظريه التوافق : هذه النظرية تقوم على جود علاقة تعاونية بين ثلاث شـركاء وهم : المؤسـسـة العسـكرية والنخبة السياسية و المجتمع ، وهذه النظرية لا تفترض وجود انفصال سواء في المجال المدني ام العسكري ، هذا التعاون يؤدي الى إزالة الحدود المدنية العسكرية وغيرها من الاختلافات ، فهناك أربعة جوانب أو مؤشرات للتوافق وهي : التكوين الاجتماعي لسلك الضباط، وعملية صـنع القرار السياسي، وطريقة التجنيد، والأسلوب العسكري ، وتسلط هذه النظرية على أهمية الحوار والتوافق على الأهداف والمشتركة و تنظر للظروف الفعلية وليس المؤسـسـاتية فقط والقضـايا المتعلقة بثقافه الدولة [4] . وهذه النظرية تقوم بشـرح حالة التفاعل والتكامل بين المؤسـسـة العسـكرية والمجتمع، وشـكل العلاقات المدنية العسـكرية في هذه النظرية هو الأكثر تفاعلا خلال عملية بناء الأمة الطويل : والتي تتشـابك فيها تأثيرات عملية بناء أو إعادة البناء مع العلاقات المدنية العسكرية [5]

ت . نظريه التنافس

1 حمدي عبدالرحمن (محرر): **الجيوش والتحول الديمقراطي في افريقيا – معوقات بناء الدولة المدنية** ، (قطر : منتدى العلاقات العربية الدولية ، 2015)، ص31

2 Rebecca L. Schiff, " Civil-Military Relations Reconsidered: A Theory of Concordance", *Armed Forces & Society*, vol. 22, no. 7 (fall 1995) ,p13

3 Timothy Edmunds, Op. cit. ,p3.

4 Rebecca L. Schiff, "Civil-Military Relations Reconsidered: A Theory of Concordance", Op. cit ,p10-11.

5 Rebecca L. Schiff, *The Military and Domestic Politics A concordance theory of civil–military relations*, (by Routledge, 2009),p2

وتؤكد هذه النظرية على ان العلاقة تكون تنافسية بين العسكريين و المدنيين وهناك خمسه مجالات او مناطق رئيسيه صنع القرار في اطار العلاقة التنافسية وهي : تجنيد النخب ، صنع السياسة العامة ، والامن الداخلي ،و الدفاع الوطني ، والتنظيم العسكري، و بناءً عليه السيطرة المدنية تتوقف على نتيجة هذا التنافس في كل المجالات، ويمكن للنخب المدنية السيطرة عبر اعتماد مجموعه استراتيجيات منها :-الاسترضاء – الرصد والمتابعة اختيار افراد القوات المسلحة بناء على الانتماء او الولاء – التنشئة السياسية للجيش، مكافأة الامتثال ومعاقبه عدم الطاعة، هذه الاستراتيجيات تعمل على تحديد طبيعة التفاعل بين المؤسسة العسكرية والمجتمع [1].

من خلال هذه النظريات انطوت العلاقات المدنية العسكرية على الانفصال والتكامل والتنافس ومجموعة متنوعة من الاشكال الأخرى ، ولكي نحدد مدى صحة العلاقات المدنية – العسكرية هناك عدة معايير تشمل: (1) الانسجام النسبي بين المدنيين والعسكريين (2) .مدى فاعلية القوات المسلحة في تنفيذ مهامها .و (3) التوازن الدستور، ويبدو من خلال ذلك أن العلاقات المدنية – العسكرية "الجيدة" تظهر مزيجًا مما يلي: (1) المجاملة وعدد قليل من الخلافات بين صانعي القرار المدنيين والعسكريين (2) .النجاح في الحرب والسلام وغياب "عدم التطابق" بين السياسة والاستراتيجية .و (3) عدم تعدي أي من الطرفين على القرارات المدنية – العسكرية على "أرض" الطرف الآخر [2] .

بالرغم من هذه الاشكال النظرية التقليدية للعلاقة المدنية العسكرية الا انه بفعل التطورات العالمية ازدادت هذه العلاقة تعقيداً ، والتي أدت الى تغيير في طبيعة التنظيم العسكري نفسه . ويرى موسكوس وزملاؤه أن هذه التغييرات مهمة بما يكفي لاعتبارها مرحلة "ما بعد الحداثة" الجديدة من التنظيم العسكري والعلاقات العسكرية مع المجتمع.، كما يؤكدون على ان "جيش ما بعد الحداثة" يتميز بقابلية متزايدة للاختراق بين المجالين المدني والعسكري؛ أدى الى تقليل الاختلافات داخل الجيش نفسه[3] ، هذه التغيرات العميقة داخل المجتمعات تتعلق بالتحولات المهمة التي طرأت على التكنولوجيا العسكرية والحروب، والمتطلبات

1 حمدي عبدالرحمن ،مصدر سبق ذكره، ص47-48.

2 Owens, Mackubin Thomas. "Civil–Military Relations." Oxford Research Encyclopedia of International Studies. November 30, 2017. Oxford University Press. Date of access 10 Dec. 2023, <https://oxfordre.com/internationalstudies/view/10.1093/acrefore/9780190846626.001.0001/acrefore-9780190846626-e-123>

3 Timothy Edmunds, Op. Cit. ,p5-6.

الجديدة الناشئة عن بيئة أمنية داخلية ودولية متغيرة جذرياً عما قبلها – تعمل على تغيير العلاقات العسكرية والمجتمعية بشكل كبير و خلق مشاكل جديدة في العلاقات المدنية العسكرية [1] ، جعلت الجيوش تتغير سواء في شكل البنية الداخلية ام بالأدوار والوظائف والتي ارتبطت بـ((مجتمع المخاطر)) والذي يشير الى تزايد التهديدات الناشئة الجديدة والتي يرتبط بتطور مفهوم الامن التي القت بتأثيراتها على طبيعة التنظيم الاجتماعي[2].

ثالثا: الشرعية العسكرية

العنصر الثالث في تحديد طبيعة التفاعل بين المؤسسة العسكرية والمجتمع هي " الشرعية العسكرية " ويصفها اندريو جو " انها تلك الخاصية في علاقة الجيش ببيئته الاجتماعية والتي من خلالها يتم تبرير العلاقة؛ ولهذا السبب يستطيع الجيش التصرف بالنيابة عن المجتمع السياسي وتقديم مطالباته [3] ، وتعد كيفية إضفاء الشرعية على القوات المسلحة واستدامتها من قبل المجتمعات التي توجد لحمايتها من المعضلات الرئيسية ، فقد ادركت الجيوش ان هناك علاقة قوية بين قبول ورضا المجتمع وأداء المؤسسة العسكرية وهذا يرتبط باحترافية إيجاد المكافئ والموازي للضعف والتدهور الأداء السياسي او الحكومي ، هذا الرضا والقبول لا يمنح هذه المؤسسة العسكرية ولا يعطيها الضوء الأخضر ان تستبدل الأداء السياسي بالعسكري، بل يعبر عن رغبة واحتياج المجتمع في الاحتماء في مؤسسة قوية تستطيع ان تلبي حاجاته في توفر الامن والأمان بمعناه الواسع في لحظة محددة وهذا أساس التفاعل ، اما مضمون التفاعل فهو يعتمد على ركنين الأول هو وجود رضا وارتياح من القواعد اجتماعية والركن الثاني هو التزام المؤسسة العسكرية بالاحتراف العسكري وتفانيها من اجل الأهداف المرسومة لها ومنها حماية المجتمع ، هذا التفاعل بين المؤسسة العسكرية والمجتمع تستطيع المؤسسة السياسية ان توظف هذا التفاعل الى مديات ابعد واكثر استقرارا في تلك اللحظة التي يتحول فيها النصر العسكري الى نصر سياسي واجتماعي واذا أخفقت في تكثيف هذا التفاعل بسبب او اخر سيكون تفاعل وقتي من دون ترسيخ مؤسسي ، والمجتمع الذي عانى من غياب الدولة وسيادة شخصنة السلطة لا يطمح سوى ان يتماهى مع الدولة ومؤسساتها والمؤسسة العسكرية

1 Op. Cit,p3.

2 Martin Shaw, "The development of 'common risk' society: a theoretical overview" , paper delivered at seminar *on 'Common risk society'*, (Garmisch-Partenkirchen, 1995).

3 Andrew Janies William Gow," Legitimacy and the military : A theoretical Perspective on the expansion of Yugoslav People's Army's Political role in the 1980s" , Submitted for the Degree of Doctor of Philosophy, School of Slavonic and East European Studies, University of London,1991,p86

هي احدى المؤسسات القوية التي تسمح بهذا التماهي ولذلك تعتقد ان أي عمل لأي جهد عسكري او قتالي لا يعبر عن مضمون ومحتوى المؤسسة العسكرية في الجانب الاحترافي او المهني او التزامها بمعايير العلاقة المدنية العسكرية سيقود الى احباط التفاعل ، وبالتالي فان الشرعية العسكرية هي الادعاء بانها تزود المجتمع بالقوة الدفاعية بكفاءة ويكون خبيرا في إدارة العنف القسري المقيد[1]

المطلب الثاني

تحولات العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع العراقي قبل عام 2003

ان العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع في العراق شهدت تحولات في التفاعل على قدر المتغيرات التي طرأت على النظام السياسي، فالأدوار التي قام بها الجيش اختلفت نتيجة التحولات التي شهدتها العلاقات المدنية العسكرية منذ بداية العهد الملكي وبدء مشروع بناء الدولة الامة وصولا الى عام 2003 ، و ما رافق ذلك من تغير في مفهوم الامن والدفاع عن المعنى التقليدي وتحديد نوع التهديدات والذي تأثرت بشكل كبير من طبيعة الارهاصات السياسية في حينها .

أولا : العسكر وبناء الدولة – الامة في العهد الملكي

يذكر الملك فيصل الأول خلال ارهاصات تشكيل وبناء الدولة العراقية بعد عام ١٩٢١ " بدأت بالجيش إنما أراه العمود الفقري لتكوين الأمة إني لا أطلب من الجيش أن يقوم بحفظ الأمن الخارجي في الوقت الحاضر بل أن يكون مستعدا لإخماد ثورتين تقعان في ان واحد " ، هذا التصريح والقلق الهاجس الذي رافق الملك فيصل يعبر عن المعادلة الثنائية للأمن والدفاع لأي دولة مع إدراكنا للفارق ما بين الوظيفتين في مرحلة بناء الدولة عن ما غيرها من المراحل ، هذا التداخل افرزته طبيعة تشكيل الدولة بعد انهيار الامبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى فكان تأسيس الجيش تحت إدارة الاحتلال البريطاني هو نموذج الجيوش الذي يصفه موريس جونيتز بـ " الجيش الاستعماري " حيث لم تقم الإدارة الاستعمارية حينها ببناء هذا الجيش من القاعدة، بل سعت إلى إعادة تشكيله [2] من خلال الاعتماد على ضباط سابقين في الجيش العثماني وكان الغرض منه الحفاظ على الامن الداخلي ، وفي ظل الدولة الجديدة الناشئة فأنها قامت على ركنين اساسين هما الملك فيصل الأول و الضباط الشريفيين ، وقد اثرت هذه الثنائية في علاقة الجيش

1 Andrew Janies William Gow : Op. Cit,p86

2 Morris Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations*,(Chicago : The University of Chicago Press,1964),p14.

بالمجتمع فكلا الملك ومن حوله من الضـــباط لديهم إشـــكالية في علاقتهم مع المجتمع ، فالملك جاء من الحجاز ويفتقر الى الجذور التي تربطه في المجتمع [1] ، وحتى بعد ان ترسـخت علاقته بشـيوخ العشـائر الا انه بقي رهين رضــاهم ، اما الضــباط الشــريفيين فلم يكن لديهم اتباع محليون ولا أرضــية اجتماعية تمنحهم السـلطة ، فاغلبهم من الشـريحة الاجتماعية المتوسـطة من العرب السـنة وكان متوسـط أعمارهم حينها في الثلاثينات لذا كان اعتمادهم بشكل كلي على المناصـب سـياسـيا ومعيشـيا[2] لذا كانت العلاقة متوازنة بين المؤسسـة العسكرية والسياسية طيلة فترة الملك فيصـل الاول والتقت في ذلك مصـالح البريطانيون والملك و الضـباط ولم يكن الفصـل واضـحا بين المجال السياسـي والعسكري وتمثلت إرادة الملك في تقوية الجيش لأنها المؤسسـة التي يعتمد عليها في توطيد العرش، كما سـعى للحفاظ على العلاقة الوثيقة مع الضـباط من خلال جعل لهم أدواراً سـياسـية فقد كان أربعة عشـر رئيس وزراء من عام 1921 إلى عام 1932 هم من الضـباط الشريفيين ، كما كان هناك اثنان وثلاثون من أصل ستة وخمسين عضوًا رئيسيًا في مجلس الوزراء[3] , من خلال ذلك نلاحظ ان البيئة التي نشـأ فيها الجيش العراقي جعلت سـلوكه بحسـب تعبير جوينتز يتصـف بـ "النزعة العسكرية المتعمدة" ومعناه النية الإيجابية والمتعمدة للتدخل في السياسة الداخلية ويعود سبب سلوكهم السياسي جزئياً إلى ضعف المؤسسات المدنية والضغط المباشر الذي تمارسه الجماعات المدنية التي تسعى إلى اسـتمالة وتوسـيع دور المؤسـسـة العسـكرية [4].من اجل الحصـول على الاسـتقلال من دولة الانتداب بريطانيا.

الجانب الاخر في العلاقة التفاعلية يتعلق بالدور المنوط بالمؤسسـة العسكرية ، كان دور الجيش في بداية العشـرينات يتعلق بترسـيخ اركان النظام الا ان المهام التي انيطت له تتعلق بالأمن الداخلي وكان الأقرب الى الشـــرطة العســـكرية ، هذا جعل المجتمع يعتقد انه يخدم ســـلطة الانتداب البريطاني [5]، وهكذا امام هذه التكوينات والغايات المختلفة للنظام الجديد لم تتفاعل معه المكونات الاجتماعية (المؤسسـة الدينية الشـيعية ،

1 حنا بطاطو ، **العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ،الكتاب الأول ، ترجمة عفيف الرزاز** ، (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ،1995) ،ص359.

2 Reeva Spector Simon, *Iraq Between the Two World Wars: The Militarist Origins of Tyranny* (New York: Columbia University Press, 2004),pxii

3 Op. cit. ,p33.

4 Morris Janowitz, Op. cit. ,p16.

5 رجاء حسين حسني الخطاب، **تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي 1921-1941**، (بغداد :دار الحرية للطباعة ، 1979)،ص127.

وملاك الأراضي ، وشيوخ العشائر) بل عارضت بشده في كثير من المواقف ولأسباب شتى (وطنية ودينية واقتصادية اجتماعية) [1] . الا انه امام هذه الدولة المستحدثة وفي ظل غياب المؤسسات المدنية والثقافية المنافسة كان العسكر يقومون بدور كبير في التنشئة الاجتماعية السياسية، فهم بالعادة خلال حقبة التنمية السياسية يقومون بدور النخبة المتعلمة تنقل الأفكار الحديثة فالضباط الشريفيين كانوا قد تلقوا في الجيش العثماني حينها تعليما وتدريبا عاليا [2]،، وتأثروا بالأفكار القومية الاوربية لذا كان يسعون لجعل الجيش مدرسة لبناء الامة من خلال نشر أفكار القومية العربية والعمل على دمج الافراد المتنوعين اثنيا وطائفيا ، لذا جاءت مطالبات جعفر العسكري الى اعتماد التجنيد الالزامي امتدادا لهذه الرؤية الا ان محاولاته باءت بالفشل بسبب المعارضة الشعبية لاعتقادهم ان هذا الجيش سيكون أداة بيد البريطانيين[3]، وهذا ما يعكس الاختلاف في الادراك بين المؤسسة العسكرية والمجتمع الذي كان يرغب ان تحقق المؤسسة العسكرية الاستقلال الذاتي عن سلطة الانتداب في حين كان العسكر يرغب في استثمار مكانتهم في النظام السياسي من اجل تحقيق الأدوار المنشودة خصوصا ان علاقتهم مع الملك فيصل الأول بدأت تتسم بالتنافس . حالة النظام السياسي بدأت تتحول من التوازن الى التنافس سواء في العلاقات المدنية والعسكرية ام في الأدوار منذ نهاية عام 1933 ، وهذا التغيير كان لصالح المؤسسة العسكرية وجاء تحت تأثير ثلاث عوامل : أولهما وفاة الملك فيصل الأول وكان خليفته الملك غازي قليل الخبرة ولا يملك براعة والده في التعامل السياسي ، ثانيهما حدوث بعض حركات العصيان والتمرد والفوضى المستمرة من قبل العشائر [4] ، اما العامل الثالث والأهم فهو قيام الجيش بقيادة بكر صدقي بقمع الاشوريين بعد سلسلة اشتباكات ومن ثم بعدها تم ارتكاب مذبحة قرية (سميل) والتي ذهب ضحيتها المئات من هذه الطائفة فخرجت الجماهير في بغداد والموصل محتفلة بهذا النصر [5] , معتبرة ان هذا العمل يمثل خروج من الهيمنة البريطانية على اعتبار ان الاشوريين كانوا ضمن قوات " الليفي" التي جندتها القوات البريطانية في بداية احتلال العراق ، هذه العوامل عملت على تزايد تدخل الجيش في السياسة وصولا الى الانقلاب العسكري الأول في العراق والبلدان العربية عام

1عقيل الناصري، **الجيش والسلطة في العراق الملكي 1921-1958** ، (دمشق : دار الحصاد للنشر والتوزيع،2000)،ص31.

2 Reeva Spector Simon , Op. cit,pxii

3رجاء حسين حسني الخطاب ، مصدر سبق ذكره ،ص108.

4 Mohammad A. Tarbush, *The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941* (London: Routledge, 1982),p102.

5 كنعان مكية، **جمهورية الخوف** ،(بيروت-بغداد : منشورات الجمل ، 2009)، ص 255 .

1936 بقيادة بكر صـدقي ، واسـتمر تدخل العسـكر في الشـؤون السـياسـية لغاية عام 1941 ، هذه الفترة أصـبحت العلاقة التفاعلية كبيرة بين الجيش والمجتمع واكتسـب الجيش الشـرعية العسـكرية واحتفى العراقيون بهذه المؤسسة في حين احتفائهم بطريقة التعامل والتي تعتمد على القوة دون غيرها [1]، واخذ دور الكفاح ضد الهيمنة البريطانية وتجسـيد الاسـتقلال وبناء الامة وعندما أعلنت الحكومة النفير العام عام 1940 قد لبى الجميع من الاحتياط والمشمولون بالإلزامي لم يتخلف منهم الا القليل أصدرت حينها وزارة الدفاع بيانا توصف فيها مشاعر الفخر للاندفاع الكبير من قبل المواطنين وتلبية نداء الدفاع عن الوطن [2].

ثانيا : جيش المجتمع الجماهيري

ان أدوار الجيش لا تحددها المتطلبات المهنية فقط بل في بعض الأحيان يعد المجتمع فاعل أساسـي في تحديد دور الجيش خصـوصـا عندما تفشل المؤسسـات السياسية في تحقيق تطلعات الجماهير او على الأقل ينقطع التفاعل وهنا تتحول العلاقة ما بين القوات المسـلحة والمجتمع بما يخلق أدوارا جديدة تكمل الأدوار القديمة ، لهذا كان انقلاب الجيش عام 1958 برئاسـة عبدالكريم قاسـم وتغيير شـكل الحكم من الملكي الى الجمهوري ليس حدثا مرتبطا بطبيعة التنظيم العسـكري بل نتيجة منطقية نظرا انها مؤسـسـة مرتبطة بجذورها الاجتماعية وقواعدها الطبقية فهم ضـمن نظام اجتماعي، والذي تنامت فيه قوة التنظيمات الشـيوعية والقومية وتغلغلت هذه الأفكار داخل الجيش وعمل على تشـكيل رابطة مع المجتمع نتيجة تصـاعد الوعي الأيديولوجي لبروز فئات متعلمة من المواطنين [3]. هذا التفاعل نتيجة لأحداث مفصـلية هيأت الأرضـية للانقلاب ومنها فشل انقلاب مايس 1941 وما تبعها من اعدام الضباط ، ومقتل الملك غازي ونكبة فلسطين عام 1948 كل ذلك ساعد على تأجيج المشاعر السلبية ضد النظام الملكي واتهامهم بالفساد ، شكل هذا الانقلاب النمط البريتوري في العلاقات المدنية العسـكرية اذ يقوم الجيش بالدور المهيمن كمؤسـسـة سـياسـية في النظام السياسـي الذي يتميز بمؤسـسـات مدنية ضـعيفة، وتفتقر إلى مسـتوى متطور من المؤسـسـات السياسـية التي

1 المصدر السابق ، ص 257. ينظر ايضاً : هادي م.د صلاح مهدي. 2021. "تحـديـات العـودة لقـانون الخـدمـة العسكـريـة الإلـزامـيـة فـي العـراق: (قبـول ، أم رفـض ." *مجلة تكريت للعلوم السياسية* .58-36:(26) 4 https://doi.org/10.25130/tjfps.v4i26.211.

2 رجاء حسين حسني الخطاب : المصدر نفسه ،ص126

3 عزمي بشارة ، **الجيش والسياسة :إشكاليات نظرية ونماذج عربية** ، (بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ابريل 2017) ، ص79.

يمكنها إدارة العمل السياسي في عملية مستقرة [1]. وهنا يكون الجيش هو المؤسسة الأكثر تنظيما يجعله يتصدى للعمل السياسي واصبح يقوم بدور الوصاية على النظام السياسي من خلال الايدلوجية التي يؤمن بها كأساس لتحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي فالضباط كانوا يتبنون الأفكار الأيديولوجية الشيوعية والقومية بشكل صريح [2] , وقد استند الجيش للشرعية الثورية التي نتجت عن اعمال الانقلاب وكذلك الوعود بتحقيق التقدم والازدهار لجميع الجماهير خصوصا للشريحة الفلاحية ـــ فالضباط عملوا على انشاء تطابق بينهم وأيديولوجياتهم وتطلعات الفلاحيين خصوصا ان خلفية ضباط الانقلاب تنتمي لهذه البيئة، على عكس الضباط الشريفيين الأوائل الذين كانوا من أبناء المدن ، ما انتج المجتمع البريتوري الجماهيري[3]لذا جاء قانون الإصلاح الزراعي الذي يحد من مساحة ممتلكات كبار ملاك الأراضي وتوزيع الفائض على الفلاحيين مع توفير السكن للفقراء والعمل على تأهيل البنية التحتية من طرق ومستشفيات مدارس وغيرها ، فاصبح الجيش أداة التغيير الاجتماعي والاقتصادي والمعبر عن امال الامة واصبح رجاله حرس ضد الامبريالية وقد تفاعلت القوى الاجتماعية بشكل كبير من خلال الحزبين الشيوعي والبعث ، وصل الى مقولة عبدالكريم قاسم " ان الجيش والشعب اندمج في كيان واحد بعد الثورة " ، بالرغم ان العلاقة المدنية العسكرية اندمجت لصالح للمؤسسة العسكرية الا ان هذا التصدي لم ينتج بناء مؤسسات سياسية وحزبية وحقيقية بالقدر المناسب الذي يتيح للعمل السياسي ، و بقت طبيعة العلاقة محصورة بين مجموعة الضباط هي النخبة الحاكمة ، بالإضافة ان الجيش وجد نفسه في خضم أدوار كثيرة ومتشعبه داخليا وخارجيا فسرعان ما وجد الضباط انفسهم يفتقرون للخبرة في إدارة الدولة وان شعارات تحقيق التنمية سارت بشكل بطيء ، كما ان عبدالكريم وجد نفسه في خضم الاستجابة للموازنة بين ارادتين مختلفتين تتمثل في التوجهات الشيوعية والقومية والتي تتبعها ارتباطاتهما الاجتماعية الداخلية وانتشرت عسكرة المجتمع من خلال التنظيمات المسلحة التابعة للأحزاب وانحسرت المساحة المدنية ، فكان انقلاب عام 1963 نتيجة حتمية لعدم تحقيق الترسيخ المؤسسي أدى واتاح لإمكانية قيام المؤسسة بفعل مضاد لقسم اخر في هذا المؤسسة

1) صمويل هنتغنون ، **الجيش والسياسة :النظام السياسي في مجتمعات متغيرة** ،(بيروت : دار التنوير للطباعة والنشر ، 2016)،ص255.

2 Morris Janowitz :,Op. cit. p64.

3) صمويل هنتغنون ، مصدر سبق ذكره، ص300.

فأصبحت الازاحة عسكرية – عسكرية ، ومن ثم جاءت نكسة 1967 ليخسر الجيش الشرعية الثورية والعسكرية فجاء انقلاب 1968 معزز بقوة حزبية .

ثالثا : جيش النظام الشمولي

ان حالة عدم الاستقرار السياسي التي سادت بعد عام 1958 كان عاملاً مؤثرا في تراجع شرعية الجيش العسكرية التي حظي بها بعد تغيير النظام الملكي ، لذا جاء انقلاب تموز عام 1968 تحت عنوان حزبي نتيجة لتعاون البعثيين من المدنيين والعسكريين ، وتم تشكيل مجلس قيادة الثورة وهي هيئة سياسية تسيطر على السلطة التنفيذية والتشريعية ولتخاذ القرارات النهائية [1] في البداية كان جميع أعضاءها عسكريين ، بعدها جرت مجموعة تصفيات للكثير من الضباط المحترفين الذين يمثلون بمجموعهم كتلة متجانسة لهم تأييد بين العسكر مما شكل فترة تراجع دور الجيش البريتوري لصالح الحزب الحاكم حتى داخل مجلس قيادة الثورة [2] , وابتدأت معها مرحلة الهيمنة المدنية على المؤسسة العسكرية من خلال نظام الحزب الواحد والذي مارس عملية التنشئة الأيديولوجية في جميع المؤسسات ومنها القوات المسلحة ، واصبح الانتماء للحزب أساس للترقية وتولي المناصب ، كما تم انشاء تشكيلات امنية عسكرية موازية ابتدأت بجهاز حنين وهو خاص بالحزب ومن ثم استحدث قوات باسم الحرس الجمهورية مهمتها تكون أجهزة بديلة عن المؤسسات التي يمسك بها الضباط المحترفين وفي نفس الوقت منافسة الجيش النظامي فضلا عن الأجهزة الأمنية والمخابرات والاستخبارات كانت من مهامها مراقبة جميع الشخصيات [3]. هنا تغير دور الجيش ذو الصفة الثورية الذي كان سائدا للفترة 1958–1970 واصبحوا العسكر حراس ايديولوجيين للدولة التي اتخذت الشكل الشمولي.[4] ، واقتصر دوره على القيام بممارسة القهر الداخلي والذي انصب على قضية الاكراد التي كانت محور المشاكل طيلة فترة السبعينات من القرن العشرين[5] . صعود الحكم مدني الذي تقوده أيديولوجية الحزب بدا بالتضاؤل بعد استلام السلطة من قبل صدام حسين والذي على تصفية الساحة المدنية من القوى

1 Amos Perlmutter , *The Military and Political Modern Times TIMES On Professionals, Praetorians, and Revolutionary Soldiers*,(New Haven CT: Yale University Press,1978),p137.

2 Ahmed Hashim, "Saddam Husayn and Civil-Military Relations in Iraq: The Quest for Legitimacy and Power", *Middle East Journal*, vol. 57, no. 1,(winter,2003),p19. .

3 كنعان مكية ، مصدر سبق ذكره، ص 50.

4 Mehran Kamrava ,"Military Professionalization and Civil-Military Relations in the Middle East", *Political Science Quarterly*, vol. 115, no. 1 (Spring, 2000),p76.

6 كنعان مكية : مصدر سبق ذكره ، ص 70.

والأحزاب السياسية الوطنية، سعى بعدها إلى تحويل المؤسسة العسكرية من أداة للأمن الداخلي إلى قوة حديثة ومسلحة بشكل جيد. وكان يعد ذلك حاسما لرؤيته لعراق جديد وقوي، ولم يكن الهدف من ذلك الدفاع عن البلاد، بل من اجل تعزيز ودعم الأهداف الإقليمية الطموحة ، استقل دور الجيش في الدفاع الخارجي اما القضايا الداخلية فأصبحت من ضمن مهام المؤسسات الأمنية الموازية ، هذا الاستقلال العملي للجيش النظامي تنامى بعد الحرب العراقية الإيرانية حيث اكتسب الجيش الشرعية العسكرية بعد ان استطاع تحويل دفة الحرب ضد ايران، هذا النجاح الكبير كان يُنظر اليه من قبل صدام حسين تهديد للعلاقات المدنية العسكرية [1] ، لم تستمر هذه الشرعية وقتا طويلا فبعد الحرب الدولية على العراق عام 1991 اصبح الجيش مدمرا بشكل كامل وخرجت المؤسسة بشكل كامل من التوازن في العلاقة مع المدنيين وافرغت الساحة بشكل كامل للأجهزة الأمنية الموازية وبقي الوضع المتهالك للجيش الى ان تم حله عام 2003 .

المطلب الثالث

المؤسسة العسكرية وأليات التفاعل مع المجتمع العراقي

انطلقت القوى السياسية بعد عام 2003 لبناء نظام سياسي ديمقراطي جديد ، مرة أخرى كانت المؤسسة العسكرية تشغل مكانة مهمة في تحقيق الاستقرار السياسي ، الا ان طبيعة التهديدات التي تلقاها النظام السياسي خلال هذه الفترة كانت متنوعة بين التهديدات الإرهابية للجماعات المتطرفة و الازمات الصحية والبيئية مما يستدعي إعادة التفكير في دور المؤسسة العسكرية التي كانت مقيدة بالنظرة التقليدية للأمن والتي كانت رهينة رؤية الحقب التي مر بها النظام السياسي خلال القرن العشرين ، الا ان التطور السريع للمؤسسة العسكرية بعد عام 2003 يحتم تحديد مقومات ومعوقات من اجل ترسيخ التفاعل مع المجتمع العراقي .

أولا : علاقة مدنية عسكرية فاعلة

بخلاف الأدوار التي قامت بها المؤسسة العسكرية العراقية قبل عام 2003 فإنها خضعت لفلسفة النظام السياسي الجديد القائم على الديمقراطية والتعددية السياسية والتي يحتم فيها خضوع المؤسسة العسكرية للسيطرة المدنية ، وضمان عدم تكرار تجربة استخدام الجيش لقمع الشعب العراقي ، لذا جرت عملية التقنين

1Ahmed Hashim, "Military Power and State Formation in Modern Iraq ", *Middle East Policy* ,vol. X, no. 4,(Winter 2003),p35-36. See:

من خلال قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة 2004 ، وللدستور العراقي لسنة 2005 ، الا ان طبيعة تجربة النظام السياسي لم تترسخ فيه المعايير التي حددت العلاقة المدنية العسكرية التي يفترض ان هناك التزاما بالاحترافية المهنية العسكرية ، وبما يتطابق مع الأسس المؤسساتية مع ايماننا ان تلك النظريات لا تنطبق فرضياتها على الواقع العربي عموماً والعراقي خصوصاً ، رغم ان نظريات التوافق والتنافس قد تتلاءم نوعا ما مع واقع العراق، اذ لا يمكن عزل المؤسسة العسكرية عن المجتمع في الدول الديمقراطية الناشئة ، مع ذلك هناك العديد من المعايير للحكم على فعالية العلاقات المدنية العسكرية منها : التوازن الدستوري ، وطبيعة الانسجام بين المدنيين والعسكريين ، ومدى فعالية القوات المسلحة في تنفيذ مهامها [1]، وفي ضوء تلك المعايير نجد ان وضع المؤسسة العسكرية في العراق ملتزمة من الناحية المؤسسية بمعايير القواعد الغربية فيما يخص المعادل بين السياسة والمهنة العسكرية بحسب طرح هنتغتون [2] ، ولم تعد أداة لهيمنة السلطة بل هي تعبير عنها ولكن في نفس الوقت عملية تحييد المؤسسة العسكرية كليا عن النشاط السياسي حولها بمثابة تابع ولم تعد الموازن لهذه العلاقة والمسموح لها فقط المشاركة في الانتخابات ، هذه التبعية جعلها تقع تحت وطأة ضعف القرار المركزي وتعددية مراكز القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية مما جعل البعد السياسي يطغى على المؤسسة العسكرية من خلال التأثير على مستوى السلطة التنفيذية او على مستوى من يراقب عمل السلطات بما فيها المؤسسة العسكرية وهي السلطة التشريعية ، هذا التضارب في عدم وجود وحدة قرار الى جانب الصراع الإقليمي جعل المؤسسة العسكرية تقتصر على تنفيذ الواجبات المناطة بها حصراً ، وحتى المشاركة في القرار الأمني يتحدد في الأمور الفنية وفي اضيق الحدود ، تفوق المدنيين هذا اثر بشكل كبير على المؤسسة ونجد ذلك جليا انه رغم مرور عشرون عاما على التجربة الا ان العقيدة القتالية لم تتحدد معالمها ، العامل الاخر ان الظروف الأمنية التي مر بها العراق بعد عام 2014 [3] عملت على إيجاد مؤسسات امنية رديفة وان كانت تحت سلطة القائد العام للقوات المسلحة، وعملية التشارك

1Mackubin Thomas Owens," Civil–Military Relations" , *Oxford Research Encyclopedia of International Studies*. Retrieved 30 Jan. 2024, from https://oxfordre.com/internationalstudies/view/10.1093/acrefore/9780190846626.001.0001/acrefore-9780190846626-e-123.

2 S.P .Huntington,., *The Soldier and the State. Cambridge*:(Harvard University Press.,1957).

3 للمزيد ينظر : رائد الحامد : الحشد الشعبي خلفيات التشكيل .. الدور والمستقبل ، (بغداد: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات)،

في المهام القتالية منحها مرتبة ومكانة وسمعة الأجهزة القتالية التي تدافع عن العراق فحصلت على زخم يفوق المؤسسة العسكرية التي تم التشكيك في قدراتها بعد الانهيارات التي حصلت في صفوفها اثناء احداث الموصل ، اما من تبعات الاخضاع السياسي للمؤسسة العسكرية هو يجب مراعاتها للتنوع الاثني والطائفي في تشكيلاتها مما جعل المناصب العسكرية تتوزع على حساب طائفي ما بين سنة وشيعة وهذا اخل بمعيار أساسي هي الاحترافية العسكرية ، في المحصلة النهائية ان العلاقة المدنية العسكرية يمكن تقييمها من خلال منظورين [1] ، أولهما مؤسسي والذي طبقته المعادلة العراقية ولكن مع ذلك ان الجيش لم يحتفظ بفاعليته السياسية والاجتماعية في حين المنظور الثاني يتعلق بالجوانب الاجتماعية الثقافية ويركز على الجانب الواسع المتمثل بالعلاقة بين الخدمة العسكرية والمواطنة والعلاقة بين الجيش والمجتمع المنبثق منه، وقد التزمت العلاقة بالنموذج الديمقراطي واظهرت علاقة تفاعلية اكثر من الحقب السابقة ولكن لحداثة التجربة لازالت خاضعة لرغبات الكتل السياسية ، لهذا ما نصبو اليه هو العمل على جعل العلاقة اكثر تفاعليه بما يخدم تماسك وأداء المؤسسة وفي هذا السياق يرى موريس يانوفيتس، لضمان نجاعة الجيش يكون بانفتاح العسكري على القيم السائدة في المجتمع والتفاعل مع البيئتين المحلية والدولية ، فالمهنية ليست قيما ثابتة ، لذلك يرى العديد يجب عدم اكتفاء المؤسسة العسكرية بمهمة الدفاع عن الدولة ، وانما تتدخل أيضا للحفاظ على استقرارها الداخلي [2] . مع اتفاقنا حول ضرورة تدخل المؤسسة العسكرية وتوسعها الا ان السؤال يظل مفتوحا حول حدود ومديات هذا التدخل في عملية تحقيق الاستقرار الداخلي، وما هو الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية العراقية على صعيد التفاعل مع المجتمع وإعادة الثقة ما بين الطرفين؟ وعند الإجابة يمكن تحديد النقاط الاتية:

1- لا يمكن اعتبار الجيش تنظيما مغلقا منعزلا عن السياسة والمجتمع، اذ ان هناك علاقة تأثير وتأثر ما بين الجيش والبيئة التي يعمل بها .

1Mackubin Thomas Owens ,Op.cit.

2 عزمي بشارة : مصدر سبق ذكره ،ص23-24.

2- ان المؤسسة العسكرية هي عنصر أساسي وركن مهم من اركان الدولة ، ورمزاً لهيبتها وقوتها وسمعتها لا يمكن الحديث عن الدولة باعتبارها مؤسسة سياسية وقانونية وإدارية وامنية تحتكر الاستخدام المشروع للقوة من دونها[1] .

3- ان النظرة التقليدية لدور المؤسسات الأمنية من خلال مقولة ان الجيش سور الوطن والشرطة في خدمة الشعب تختزل النظرة التقليدية للأمن والدفاع والتي تقصر واجبات الجيش للدفاع الخارجي والشرطة للأمن الداخلي . ومع سيادة أنماط جديدة ومتنوعة للأمن غير التقليدي ، سوآء بصيغته الخارجية ام الداخلية او كلاهما معا فانه لابد من إعادة النظر بالمقولة التقليدية وتجاوز العمل الانعزالي الانغلاقي ذات الخطوط المتوازية نحو العمل التكاملي ذات الخطوط المتفاعلة المتلاقية ، وفي هذا السياق يمكن القول ان معادلة الامن والدفاع و واجباتها التقليدية لابد ان ان تتغير وتتبدل والسعي لإيجاد استراتيجية مشتركة للامن والدفاع وبما يتناسب مع مصادر التهديد والتحديات والاخطار التي ترتبط بخصائص الامن غير التقليدي[2] .

4- ان انهيار الجيش الذي حدث في 2014/6/10 وان كان درسا قاسيا للمؤسسة العسكرية العراقية [3] . لكنه يجب ان لا يكون ملازما للذاكرة السياسية العسكرية على انه نقطة سوداء ، لان ما حدث انما هو نتاج مجموعة أسباب مختلفة بعضها مرتبط بالبيئة الداخلية و بعض الاخر مرتبط بالبيئة الإقليمية والدولية ، ولا ينبغي تحميل المؤسسة العسكرية العراقية اكثر من طاقتها وقدراتها طالما تعمل دستوريا تحت الإدارة والسيطرة السياسية المدنية .وما يخص المؤسسة العسكرية من أسباب تتعلق بالمهام والواجبات وطبيعة ودرجة الاحترافية والمهنية (كمؤسسة عسكرية) تتعامل مع المدنيين والمهام الداخلية هذا هو المهم الذي ينبغي ان تسعى له المؤسسة للبحث عن اليات و وسائل جديدة تحول من سلبيات العمل الداخلي الى إيجابيات ، وتفاعل مع المجتمع وإعادة الثقة معه .

ثانيا : الدور التنموي للمؤسسة العسكرية

ان المساعي لإيجاد نمط جديد من العلاقة مع المجتمع بشكل اكثر فاعلية يكون بالاهتمام بالجانب التنموي كجزء من الدور المحلي للمؤسسة العسكرية ، وهذا الدور له ثلاث اشكال وهي : المجتمعي و مجال

1 عبدالمعطي ذكي إبراهيم ، **وضعية الجيش في النظم السياسية رؤية تحليلية** ، (القاهرة : المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 31 مارس 2016)، ص1.

2 للمزيد حول الامن غير التقليدي مراجعة محمد جمال مظلوم : الامن غير التقليدي ، مصدر سبق ذكره

3 ستار جبار علاي ، **العراق بعد التغيير دراسة في مشكلات الواقع العراقي بعد عام 2003** ،(عمان : دار امنة ، 2020)، ص202.

البنية الأساسية و المجال الاقتصادي ، ويمكن ملاحظة الأدوار التنموية المختلفة على صعيد العالم في الصين واليابان والولايات المتحدة الامريكية وكندا ومصر والأردن وغيرها من الدول مع اختلاف الإجراءات بحسب طبيعة المجتمع والبيئة [1] , وهذه الأدوار تقوم على تقديم الخدمة والمنتج للمواطن ومن ثم الاسهام في نقل صورة إيجابية للمؤسسة العسكرية وتعزيز الثقة والتفاعل ما بين المؤسسة والمجتمع ، ففي الصين اعتمدت رؤية التحول الوظيفي من خلال تحقيق التكامل العسكري المدني فتقوم وحدات الجيش الصيني بدور كبير في تحسين البيئة المعيشية ومكافحة الفقر وتقديم المساعدات الطبية والاعتناء بقدامى المحاربين ، كما يتم الاعتناء بعوائل العسكريين [2], وفي الأردن على سبيل المثال نجد دور الجيش الأردني في تنفيذ المشروعات الزراعية والاقتصادية والبنية التحتية من خلال المشاركة مع مؤسسات الدولة ودفع عملية التنمية مما يعكس صورة إيجابية للجيش امام للمواطن ، وفي مصر نجد شعار يد تبني ويد تحمل السلاح يعبر عن مشاركة الجيش في استراتيجية التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030 والارتقاء بجودة حياة المواطن وتحسين مستوى مصر ناهيك عن دور مشرعات الخدمة الاجتماعية الى جانب اكاديمية ناصر العسكرية [3].

والدور التنموي – المجتمعي للمؤسسة العسكرية ، انما يدخل في اطار المدرسة التي تنظر للتحول الوظيفي والدور المجتمعي للعسكريين والتي ترى بان المهارات الفنية والإدارية التي يتمتع بها العسكريون يمكن ان يستفيد منها المجتمع ككل بعكس المدرسة التقليدية التي تقصر واجبات المؤسسة العسكرية واهتماماتها بمصالح الجيش على حساب المصالح والغايات العامة [4].

فيما يخص المؤسسة العسكرية العراقية فأننا نعتقد ان نموذج الانغلاق والانعزال عن المجتمع العراقي هو مخالف للحقيقة, الجيش ماهو الا نتاج المجتمع العراقي وانعكاس لشرائحه ، اما نموذج المركب العسكري–الصناعي (حالة الولايات المتحدة الأمريكية) لا يمكن تطبيقه حاليا لأسباب عديدة ، لذا النموذج الأمثل هو

1 ميسرة احمد ، **دور الجيوش فى التنمية: الجيش المصرى نموذجا (2012- 2022)**، (مجلة السياسة الدولية ، 11/15/ 2022.)، تاريخ زيارة الموقع2024/4/20 على الرابط :
.aspx18434https://www.siyassa.org.eg/News/

2 لارا رجا الذيب ، **امر لا مفر منه استراتيجية الصين النموذجية للاندماج العسكري-المدني** ، (مركز الدراسات العربية الاوراسية ،11 ابريل 2022) ، تاريخ زيارة الموقع 2024/4/20 على الرابط :
https://eurasiaar.org/china-military-civil-integration-strategy/

3 ميسرة احمد : مصدر سبق ذكره.

4 هاني سليمان، " الدور التنموي للمؤسسة العسكرية خبرات دولية ودروس مستفادة " ،**سلسلة بدائل** ، العدد 28 ، (القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية مايو)2018، ص9.

الاندماج العسكري في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولكن هذا الدور ليس من اليسير تحقيقه اذ ان هناك معوقات ومقومات له[1] .

فمن مقومات دور الاندماج هو طبيعة تركيبة المؤسسة العسكرية العراقية التي تحوي كل شرائح المجتمع وليست حكراً على شريحة دون أخرى ، فالاحترافية والمهنية العسكرية المطلوبة في أي مؤسسة عسكرية في الدول الديمقراطية موجودة في المؤسسة العسكرية العراقية ،ان لم تكن على غرار تلك الموجودة في الديمقراطيات الراسخة ، ثم ان المؤسسة العسكرية ملتزمة بالنص الدستوري الذي يضمن وجود السيطرة المدنية على وزارة الدفاع وعدم تسيس الجيش (الدستور العراقي, المادة 9) ثم ان سمعة قيادات الجيش على مستوى التعامل الميداني لم تكن سيئة بل جيدة قبل احداث الموصل وبعدها بل تتمتع المؤسسة بالشرعية العسكرية بعد ان اثبتت قدرتها على تحرير المدن من براثن الإرهاب والتي سيكون عاملا مساعداً في ترسيخ الاندماج مع المجتمع ، ولكن يبقى العامل الأهم الذي يمكن ان يكون مقوما او معوقا في الوقت نفسه هو طبيعة السياسات الحكومية المعتمدة إزاء المؤسسة العسكرية سواء تلك المتخذة عن المادة التاسعة من الدستور العراقي لسنة 2005 ام غيرها والتي من شأنها ان تدعم توجهات المؤسسة العسكرية لأداء أدوار مجتمعية لكسب ثقة المواطن ، مع الإشارة الى ان معظم اعتراضات المواطن وتصوراته انما هي موجهة نحو الأداء السياسي للحكومة وسياسات المحاصصة والتي أشار لها رئيس الوزراء السيد محمد شياع السوداني في يوم 6 اب 2023 من انها اساءت للدولة وليست موجهة للمؤسسة العسكرية العراقية في واجباتها الدفاعية .

لذا نجد ان هناك مجموعة من الإجراءات والسياسات التي يمكن ان تلعب دوراً ايجابياً في دعم عمل المؤسسة العسكرية والتي من الواجب ان تعتمدها الحكومة منها ضرورة تقليص وتخليص المؤسسة العسكرية من المحاصصة في هياكلها وعملها الميداني .وإعادة النظر في علاقات السياسات الدفاعية بالسياسات الأمنية ،وايجاد أليات لسياسات دفاعية – امنية مشتركة وليست منفصلة ، وهذا يحتاج بدوره الى استراتيجية تكاملية ما بين الامن والدفاع ، وبما ينسجم مع مبدأ مواكبة وجود تهديدات جديدة من أنماط غير عسكرية بحته ما يتطلب استراتيجية تعمل على ادخال القيادات والمراتب في الحقل الدفاعي والأمني لدورات و ورش اعمال الخدمة الاجتماعية والتربية المدنية– الوطنية بشكل يؤهلها مستقبلا لأداء ادوارهم بما ينسجم مع العلاقة المتكاملة ما بين الامن والدفاع من جهة والامن والدفاع والمجتمع من جهة أخرى .واعتماد مبدأ التكنلوجيا

1 هاني سليمان : مصدر سبق ذكره ، ص11-13

الاجتماعية بدلاً من تكنلوجيا السلاح في التعامل مع المجتمع واشراك المواطن في تحقيق الامن المجتمعي والذي لا يعني غياب التهديد العسكري– الأمني فحسب بل غياب التهديد من الحاجة والخوف وكل الأنواع في البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية والصحية [1].كذلك العمل على سياسة تسويق اعلامي وبصورة تعكس الابعاد الاجتماعية للمؤسسة العسكرية (الإعلانات في الشاشات والساحات والفضائيات)، واستثمار يوم عيد تأسيس الجيش العراقي واشراك بعض الفعاليات التي تعكس الدور المجتمعي للجيش العراقي ولتكون المناسبة فرصة لإظهار الصورة الجدية المضافة لدور الجيش العراقي .استثمار القيادات العسكرية – الأمنية من العنصر النسوي واشراكهن في الفعاليات الاجتماعية (النازحين – الجرحى – عوائل الشهداء) وكذلك الحال في الفعاليات التعليمية والجامعية، ولا يقتصر ذلك على المجتمع فحسب بل ضرورة الاعتناء بمنتسبي وزارة الدفاع بعدهم جزءا من المجتمع والاهتمام بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية التي تهمهم ومنها سياسات الإسكان للمنتسبين على غرار التجربة المصرية، واستحداث وحدة الخدمة الاجتماعية وما يقتضي ذلك من تعديل القوانين والأنظمة والتعليمات بما يؤمن ويحافظ على وجود علاقة جيدة مع المدنيين واعتماد إجراءات الحوكمة الإلكترونية في متابعة الاعمال الميدانية للمؤسسة العسكرية ، هذا الى جانب تجنب عرض السلبيات في الفضائيات بالشكل الذي يسيء لسمعة ومكانة الجيش العراقي، واهمية هذه الاستراتيجية انما تهدف الى إعادة توجيه بوصلة عمل و واجبات المؤسسة العسكرية واعتماد منطق ان خدمة المواطن ستقود الى تحقيق مبدأ حماية الوطن وكيان الدولة وسيادتها ، وان الدور الاجتماعي للمؤسسة انما هو لتشارك في مواجهة التحديات وبناء الدولة بعيدا عن النظريات الصراعية التي حكمت العلاقات المدنية العسكرية طيلة تطور النظام السياسي العراقي، وحماية هوية المجتمع هو جزء لا يتجزأ من الامن القومي الشاكل للدولة والذي يتعدى فكرة القوة المسلحة والتأكيد على التلازم والتكامل ما بين الامن القومي والامن الاجتماعي.

1 محمد جمال مظلوم : مصدر سبق ذكره، ص331.

الخاتمة

من خلال ما تطرقنا له في هذه الدراسة توصلنا لمجموعة من الاستنتاجات :

1- ان المؤسسة العسكرية هي مؤسسة سياسية سيادية واجتماعية ، وركن أساس من اركان الدولة ، وان استخدمت كأداة للسلطة السياسية فأن هذا الاستخدام يختلف ما بين نظام سياسي واخر بحسب فلسفة وطبيعة ذلك النظام .

2- للمؤسسة العسكرية صفات وخصائص تجعلها كمجتمع مغلق واحيانا يختلف عن المجتمعات المدنية ، ولكن هذا الانغلاق انما يرتبط بصفات الهرمية والصرامة والانضباط و الاحترافية والمهنية والتي تؤهله للقيام بواجبات الدفاع عن الدولة وسيادتها ومصالحها في شكلها الخارجي.

3- معظم النظريات التي بحثت في العلاقات المدنية العسكرية انما تعكس التجارب الغربية ولا تمثل واقع التجارب العربية والإسلامية الا انه لا يمكن نكران إمكانية الاستفادة من بعض طروحات ومعايير تل النظريات لتحليل واقع وطبيعة العلاقات المدنية –العسكرية في مجتمعاتنا .

4- في اطار مقومات الامن التقليدي فان للمؤسسة العسكرية واجبات ومهام واضحة تتعلق بمواجهة التحديات والتهديدات العسكرية بالدرجة الأساس وتحت راية ان المؤسسة العسكرية هي درع للوطن والمدافع عن كيان الامة ضد الاخطار الخارجية والتي معظمها تندرج في اطار الاخطار العسكرية وهذا الامن التقليدي حتم على المؤسسة العسكرية ان لا تتدخل في الشأن السياسي–الاجتماعي والذي يؤطره الدستور و مبادئ الاحترافية المؤسسية .

5- مع ظهور تهديدات جديدة ذات طبيعة ليست عسكرية بل اجتماعية واقتصادية وصحية وبيئية فانه كان من اللازم على صناع القرار السياسي والأمني والعسكري السعي لايجاد استراتيجيات غير تقليدية لمواجهة تلك التهديدات الجديدة وعدم الاقتصار على الاستراتيجيات والسياسات العسكرية البحتة ، لأن الامن بمفهومه الجديد ما عاد هو غياب التهديد العسكري فحسب بل غياب التهديد من كل الأنواع والتحرر من الحاجة والخوف .

6- لما كانت المؤسسة العسكرية تعرضت الى تهديدات وتحديات لفاعلين من غير الدول وهي التنظيمات الإرهابية والمصحوب باستراتيجيات واجندات إقليمية ودولية ومع عدم وجود رؤية سياسية واضحة او تصور

في أساليب مواجهة تلك التهديدات ، كل ذلك أدى الى ما ادة اليه في يوم 2014/6/10 وما لحق بالمؤسسة العسكرية من سلبيات وبعد ذلك نجحت المؤسسة العسكرية في استعادة مقومات قوتها .

التوصيات

1- العمل على اجراء تعديلات دستورية للمواد التي نظمت مهام الدفاع والامن وبما يتوافق مع مبدأ التكامل مابين مهام الدفاع والامن ويواكب مســـارات التهديدات الجديدة الداخلية والخارجية والتي هي خارج نطاق التهديدات العسكرية البحتة .

2- العمل على إعادة هيكلة عمل وزارة الدفاع من حيث الأســاس القانني والأنظمة والتعليمات النافذة واســتحداث وحدات او شعبة الخدمة الاجتماعية المدنية في وزارة الدفاع وتشكيلاتها .

3- العمل على تأسيس ان الجيش من انتاجه وزراعته وصناعته .

4- تكليف دوائر ومراكز الاستطلاع للرأي الموثوقة والمحايدة بأعداد استبيانات دورية لبيان مدى استجابة شرائح المجتمع لاليات و وسائل التفاعل المعتمدة من المؤسسة العسكرية .

5- إعادة النظر كلياً في الســياســة الإعلامية والتســويق الإعلامي لوزارة الدفاع وتشــكيلاتها وإعطاء حيز وموقع لنشاطات المؤسسة العسكرية في مجالات الخدمة الاجتماعية- المدنية .

6- ضـرورة إعطاء دور اكبر واوسع للقيادات العسكرية للمساهمة في وضـع استراتيجيات الامن الوطني العراقي على وفق اليات جديدة تلبي الحاجات الفعلية للمؤسسة العسكرية في خدمتها الاجتماعية- المدنية والامن غير التقليدي .

7- مفاتحة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لإمكانية استحداث منهج دراسي اكاديمي حول العقيدة العسكرية ، في اقسـام وفروع الاسـتراتيجية والدولية وصـنع السـلام ، على ان يكتب المنهج من قبل منتسـبي المؤسـسـة العسـكرية من حملة الشـهادات العليا الممزوجة بالخبرة الميدانية مع مراعاة تضـمين المؤلف مجالات الخدمة الاجتماعية- المدنية .

8- تخصـيص يوم من كل شـهر لإقامة فعالية الخدمة الاجتماعية من قبل المؤسـسـة العسكرية، وتنظم مسـابقات فنية –علمية–اكاديمية حول دور المؤسسة العسكرية العراقية وعلاقتها في البعد الاجتماعي واشراك الجامعات العراقية ومؤسسات المجتمع المدني وبشكل سنوي .

9- تضـمين مدة الخدمة الاجتماعية في المناهج الدراسية للكليات العسكرية في العراق و كذلك في جامعة الدفاع العسكري .

10- ضــرورة التنســيق مع القطاع الخاص عبر بوابة مجلس الوزراء العراقي لتنظيم جوائز مادية قيمة من قبل القطاع الخاص للطلبة الأوائل من خريجي الكليات العسكرية .

11- اعداد استراتيجية وطنية للتعاون المدني العسكري .

Conclusion:

The military institution is a sovereign and social political institution, and a fundamental pillar of the state. If it is used as a tool of political power, this use differs from one political system to another according to the philosophy and nature of that system. The military institution has qualities and characteristics that make it a closed society and sometimes differs from civil societies, but this closure is linked to the qualities of hierarchy, strictness, discipline, professionalism and professionalism that qualify it to carry out the duties of defending the state, its sovereignty and its interests in its external form. Within the framework of the components of traditional security, the military institution has clear duties and tasks related to confronting military challenges and threats primarily. With the emergence of new threats of a non-military nature, but rather social, economic, health and environmental, it was necessary for political, security and military decision-makers to seek to find unconventional strategies to confront these new threats and not to limit themselves to purely military strategies and policies, because security in its new concept is no longer the absence of military threat only, but the absence of threat of all kinds and freedom from need and fear.

قائمة المصادر:

المصادر في اللغة العربية.

- **دستور العراق 2005**
- **الكتب**

1. ابراهيم, عبدالمعطي ذكي. **وضعية الجيش في النظم السياسية رؤية تحليلية،** (القاهرة :المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية،2016)

2. بشارة, عزمي . **الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية،** (بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017).

3. بطاطو, حنا . **العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية** ،الكتاب الأول ، ترجمة عفيف الرزاز، (بيروت :مؤسسة الأبحاث العربية، 1995).

4. خضر, احمد ابراهيم . **علم الاجتماع العسكري – التحليل السوسيولوجي لنسق السلطة العسكرية** ،(القاهرة : دارالمعارف, 1980).

5. الخطاب, رجاء حسين حسني. **تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي 1921-1941،** (بغداد : دار الحرية للطباعة، 1979).

6. عبدالرحمن, حمدي. **الجيوش والتحول الديمقراطي في افريقيا – معوقات بناء الدولة المدنية،** (قطر : منتدى العلاقات العربية الدولية،2015)

7. علاوي, ستار جبار. **العراق بعد التغيير دراسة في مشكلات الواقع العراقي بعد عام 2003** ، (عمان : دار امنة ، 2020).

8. مظلوم, محمد جمال. **الامن غير التقليدي** ،(الرياض : جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2012).

9. مكية, كنعان. **جمهورية الخوف،** (بيروت–بغداد :منشورات الجمل 2009).

10. الناصري, عقيل. **الجيش والسلطة في العراق الملكي 1921-1958**،(دمشق: دار الحصاد للنشر والتوزيع، 2000).

11. هنتنغتون, صموئيل. **الجيش والسياسة :النظام السياسي في مجتمعات متغيرة،** (بيروت : دار التنوير للطباعة والنشر، 2016).

12. الحامد ، رائد. **الحشد الشعبي خلفيات التشكيل .. الدور والمستقبل** ، (بغداد: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات).

- **الدوريات والمواقع الالكترونية .**

1. سليمان, هاني. "الدور التنموي للمؤسسة العسكرية خبرات دولية ودروس مستفادة" **،سلسلة بدائل** ، العدد 28

2. (ميسرة احمد ، دور الجيوش فى التنمية: الجيش المصرى نموذجا (2012– 2022)، (مجلة السياسة الدولية ، 11/15/ 2022.)، تاريخ زيارة الموقع2024/4/20 على الرابط:
.aspx18434https://www.siyassa.org.eg/News/
3. (لارا رجا الذيب ، امر لا مفر منه استراتيجية الصين النموذجية للاندماج العسكري–المدني ، مركز الدراسات العربية الاوراسية ،11 ابريل 2022) ، تاريخ زيارة الموقع 2024/4/20 على الرابط : https://eurasiaar.org/china-military-civil-integration-strategy/
4. هادي م.د صلاح مهدي. 2021. "تحديات العودة لقانون الخدمة العسكرية الإلزامية في العراق: (قبول ، أم رفض ". مجلة تكريت للعلوم السياسية 4 (26):36–58. https://doi.org/10.25130/tjfps.v4i26.211.

Reference:

Books.

1. Gow,Andrew Janies William. *Legitimacy and the military : A theoretical Perspective on the expansion of Yugoslav People's Army's Political role in the 1980s* , Submitted for the Degree of Doctor of Philosophy, School of Slavonic and East European Studies,(London: University of London,1991)

2. Forster Anthony, Timothy Edmunds ,Andrew Cottey (ed.), *Soldiers and Societies in Postcommunist Europe Legitimacy and Change*,(Palgrave McMillan,2003).

3. Huntington, , S.P. *The Soldier and the State*. (Cambridge: Harvard University Press,1957).

4. Janowitz, Morris. The Military in the Political Development of New Nations,(The University of Chicago Press,1964)

5. Perlmutter, Amos. , The Military and Political Modern Times TIMES On Professionals, Praetorians, and Revolutionary Soldiers,(New Haven CT: Yale University Press,1978).

6. Schiff, Rebecca L (2009). The Military and Domestic Politics A concordance theory of civil–military relations,(Routledge.,2009)

7. Simon, Reeva Spector (2004). Iraq Between the Two World Wars: The Militarist Origins of Tyranny (New York: Columbia University Press,2004)

8. Tarbush, Mohammad A. The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941.((London: Routledge, 1982)

Journals& Electronic Resources

1. . Moskos, Charles C. "Institutional occupational Trends in Armed Forces: An Update", *Armed Forces & Society*, vol 12. no. 3. ,(spring 1986).

2. Hashim, Ahmed. "Military Power and State Formation in Modern Iraq" , *Middle East Policy* ,vol. X ,no. 4. (Winter 2003),

3. Hashim, Ahmed,."Saddam Husayn and Civil-Military Relations in Iraq: The Quest for Legitimacy and Power", *Middle East Journal*, vol. 57, no. 1. ,
(winter,2003),

4. Kamrava, Mehran ." Military Professionalization and Civil-Military Relations in the Middle East", *Political Science Quarterly*, vol. 115, no. 1. (Spring, 2000),

5. Owens, Mackubin. "Thomas.Civil–Military Relations" , *Oxford Research Encyclopedia of International Studies.* Retrieved 30 Jan. 2024, from https://oxfordre.com/internationalstudies/view/10.1093/acrefore/9780190846626.001.0001/acrefore-9780190846626-e-123

6. Rehman, Waheed Ur . "The Role of Military Modernization in Nation Building", *Journal of Global Peace and Security Studies*, vol. 3 no. 1. (2022),

7. Schiff, Rebecca L. "Civil-Military Relations Reconsidered: A Theory of Concordance", *Armed Forces & Society*, vol.22. no. 7. (fall 1995)

8. Shaw, Martin (1995). “The development of ‘common risk’ society: a theoretical overview” , paper delivered at seminar on *'Common risk society'*, (Garmisch-Partenkirchen, 1995).

9. Thomas, Owens Mackubin,. Civil–Military Relations." Oxford Research Encyclopedia of International Studies. November 30, 2017. Oxford University Press. Date of access 10 Dec. 2023, https://oxfordre.com/internationalstudies/view/10.1093/acrefore/9780190846626.001.0001/acrefore-9780190846626-e-123

10. Adwan, Arkan Ibrahim. "Iraq's regional standing In the International Competition situation in the Middle East." Tikrit Journal For Political Science (2019): 484-510.

Book in Arabic

Iraqi Constitution 2005

• Books

1. Ibrahim, Abdel-Moati Zaki. The Status of the Army in Political Systems: An Analytical View, (Cairo: Egyptian Institute for Political and Strategic Studies, 2016)

2. Bishara, Azmi. The Army and Politics: Theoretical Problems and Arab Models, (Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies, 2017).

3. Batatu, Hanna. Iraq: Social Classes and Revolutionary Movements from the Ottoman Era to the Establishment of the Republic, Book One, Translated by Afif Al-Razzaz, (Beirut: Arab Research Foundation, 1995).

4. Khader, Ahmed Ibrahim. Military Sociology - Sociological Analysis of the Military Authority System, (Cairo: Dar Al-Maaref, 1980).

5. Al-Khattab, Raja Hussein Hosni. The Establishment of the Iraqi Army and the Development of its Political Role 1921-1941, (Baghdad: Dar Al-Hurriyah for Printing, 1979).

6. Abdul-Rahman, Hamdi. Armies and Democratic Transition in Africa - Obstacles to Building a Civil State, (Qatar: International Arab Relations Forum, 2015)

7. Alawi, Sattar Jabbar. Iraq after Change: A Study of the Problems of the Iraqi Reality after 2003, (Amman: Dar Amna, 2020).

8. Mazloum, Muhammad Jamal. Non-Traditional Security, (Riyadh: Naif University for Security Sciences, 2012).

9. Makiya, Kanaan. The Republic of Fear, (Beirut-Baghdad: Al-Jamal Publications, 2009).

10. Al-Nasiri, Aqeel. The Army and Power in Royal Iraq 1921-1958, (Damascus: Dar Al-Hasad for Publishing and Distribution, 2000).

11. Huntington, Samuel. The Army and Politics: The Political System in Changing Societies, (Beirut: Dar Al-Tanweer for Printing and Publishing, 2016).

12. Al-Hamed, Raed. Popular Mobilization Forces, Formation Backgrounds, Role and Future, (Baghdad: Strategic Thought Center for Studies) .